موريتانيا: تجميد ممتلكات الرئيس السابق و12 متهماً آخرين

قرر قاضي التحقيق في العاصمة الموريتانية نواكشوط، تجميد ممتلكات الرئيس السابق، محمد ولد عبد العزيز (2009 – 2019)، و12 من أركان حكمه، وفق رئيس فريق الدفاع عن ولد عبد العزيز.

وفي 11 مارس الماضي، وجهت النيابة العامة إلى المتهمين الـ13 تهما بينها غسل أموال ومنح امتيازات غير مبررة في صفقات حكومية. وهو ما ينفي المتهمون صحته.

وقال المحامي محمد ولد إشدو، رئيس فريق الدفاع عن الرئيس السابق (64 عاما)، للأناضول، إن "قطب التحقيق في الجرائم الاقتصادية (إحدى هيئات النيابة) اتخذ قرارا بتجميد ممتلكات ولد عبد العزيز".

وأضاف: "ما قام به قاضي التحقيق يؤكد ما قلناه أكثر من مرة، وهو أن قطب التحقيق في الجرائم الاقتصادية مجرد امتداد للنيابة العامة، ينفذ أوامرها وطلباتها، ويرفض جميع طلباتنا، هذا أمر مؤسف".

وحتى الساعة 18:20 لم يصدر إعلان من "قطب التحقيق في الجرائم الاقتصادية" بشأن تجميد ممتلكات المتهمين. والشهر الماضي، طلبت النيابة وضع المتهمين تحت "تدابير المراقبة القضائية المشددة"، مع إطلاق سراحهم في انتظار اكتمال التحقيقات.

البرهان يدعو الجميع للحرص على «الاستقرار» مع «تعنت» أديس ابابا

إثيوبيا «تعرقل» مباحثات «سد النهضة» ومصر والسودان تهددان

سد النهضة

أعلنت الخارجية الإثيوبية، إن مصر والسودان "عرقلا"، مباحثات العاصمة الكونغولية كينشاسا، بشأن سد النهضة.

جاء ذلك في بيان للخارجية الإثيوبية، تلاه نفي مصري لصحة ذلك على لسان وزير الخارجية سامح شكري في تصريحات متلفزة، بعد ساعات من اتهامه أديس أبابا بـ"إفشال" المفاوضات.

وأوضحت الخارجية الإثيوبية في البيان ذاته أن اجتماعات وزارية عقدت يوما، بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم، في كينشاسا بشأن سد النهضة وتحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

وأضافت: "مصر والسودان رفضتا مسودة البيان الختامي مطالبتان بدور للمراقبين ليحل محل الدول الثلاث والاتحاد الافريقي"، في إشارة للوساطة الرباعية (الاتحادان الإفريقي والأوربي والأمم المتحدة واشنطن).

وتابعت: "اتبع البلدان نهجًا يسعى إلى تقويض العملية التي يقودها الاتحاد الإفريقي، كما عرقلا استئناف المفاوضات".

وأكدت أنها "لا يمكن أن تدخل في اتفاق من شأنه أن يحرمها من حقوقها في استخدام نهر النيل".

وتابعت: "سيتم تنفيذ الملء الثاني للسد كما هو مقرر (...) والمواقف المناهضة لملء السد قبل إبرام اتفاق ليس لها أساس في القانون".

وتوقعت إثيوبيا أن يُستأنف اجتماع بشأن سد النهضة في الأسبوع الثالث من الشهر الجاري، بناءً على دعوة الاتحاد الإفريقي، بحسب البيان ذاته

وفي مداخلات هاتفية مع فضائيات مصرية خاصة، أكد شكري أن "الجانب الإثيوبي متعنت ويعيق أي جهد ومصر والسودان قدمتا الكثير من المرونة في المفاوضات"، مشيرا أن القاهرة والخرطوم ستتجهان لأطراف دولية.

وأكد أن بلاده لم تتلق أي إخطار من الاتحاد الإفريقي حول مفاوضات جديدة لسد النهضة، مشيرا إلى أن "البيان الإثيوبي حول مفاوضات كينشاسا بشأن السد لا يمت للحقيقة بصلة".

وفي وقت سابق، قالت وزارتا الخارجية المصرية والسودانية في بيانين منفصلين إن مباحثات كينشاسا اختتمت دون "إحراز تقدم".

وجاءت جولة كينشاسا عقب 3 أشهر على تعثر المفاوضات، التي يرعاها الاتحاد الإفريقي، وبعد تصريحات للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في 30 مارس الماضي، حملت أقوى لهجة تهديد لأديس أبابا منذ نشوب الأزمة قبل 10 سنوات.

وقال السيسي آنذاك إن "مياه النيل خط أحمر، ولن نسمح بالمساس بحقوقنا المائية، وأي مساس بمياه مصر سيكون له رد فعل يهدد استقرار المنطقة بالكامل".

وتصر أديس أبابا على ملء ثان للسد بالمياه، في يوليو المقبل، حتى لو لم تتوصلَ إلى اتفاق.

فيما تتمسك القاهرة والخرطوم بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي يحافظ على منشآتهما المائية ويضمن استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه نهر النيل، البالغة 55.5 مليار متر مكعب، و18.5 مليار متر مكعب، على الترتيب. –

ودعا الفريق عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي، القائد العام للجيش السوداني، "الجميع" إلى الحرص على "السلام والاستقرار".

ويتزامن ذلك مع فشل جولة مفاوضات جديدة حول سد "النهضة" الإثيوبي بين السودان وإثيوبيا ومصر، بجانب نزاع متواصل بين الخرطوم وأديس أبابا بشأن مناطق حدودية.

والتقى البرهان، مع ضباط الجيش السوداني برتبتي العميد واللواء في مباني القيادة العامة للجيش بالعاصمة الخرطوم، وفق بيان للجيش.

وقال الجيش إن اللقاء تناول الوضع السياسي والعسكري الراهن.

وأكد البرهان "حرص قيادة الدولة على السلام والاستقرار، دعا الجميع إلى العمل على ذلك"، وفق البيان. ومن دون إحراز تقدم، انتهت في العاصمة الكونغولية كينشاسا، جولة مفاوضات جديدة حول سد "النهضة" بدأت السبت.

وفي وقت سابق، قالت وزارة الري والموارد المائية السودانية، في بيان، إن "التعنت" الإثيوبي في مفاوضات سد "النهضة" يحتم على الخرطوم "التفكير في كل الخيارات الممكنة لحماية أمنه ومواطنيه، بما يكفله القانون الدولي". وجاءت جولة كينشاسا عقب 3 أشهر على تعثر المفاوضات، التي يرعاها الاتحاد الإفريقي، وبعد تصريحات للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في 30 مارس الماضي، حملت أقوى لهجة تهديد لأديس أبابا منذ نشوب الأزمة قبل 10 سنوات. وقال السيسي آنذاك إن "مياه النيل خط أحمر، ولن نسمح بالمساس بحقوقنا المائية، وأي مساس بمياه مصر سيكون

السيسي يحذر من الاستغلال «غير المدروس» للأنهار الدولية

حذر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، من تداعيات إصرار "بعض الأطراف" على إقامة مشروعات عملاقة لاستغلال الأنهار الدولية "بشكل غير مدروس".

جاء ذلك في كلمة له خلال مشاركته، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، في اجتماع دولي إفريقي حول تغير المناخ، نظمه "بنك التنمية الإفريقي"، تحت عنوان "حوار التداعيات الطارئة لجائحة كورونا وتغير المناخ في إفريقيا".

وشارك في المؤتمر الدولي، بحسب بيان للرئاسة المصرية، "عدد من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة (لم يسمها)، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، ولفيف من رؤساء المنظمات الدولية".

وقال السيسي في كلمته إن "قارتنا الإفريقية تتكبد باستمرار خسائر هائلة نتيجة للأحداث المناخية القاسية الناجمة عن تغير المناخ، خاصة ما يتعلق بتفاقم أزمات الشح المائي ببعض دولها ومن ضمنها مصر"، وفق وكالة الأنباء المصرية الرسمية.

وأضاف أن ذلك "بات يهدد مستقبل شعوبنا ويؤثر على أمنها وسلامتها، لا سيما في ظل إصرار بعض الأطراف على إقامة مشروعات عملاقة لاستغلال الأنهار الدولية (تتشارك فيها أكثر من دولة) بشكل غير مدروس".

ولم يسم السيسي تلك "الأطراف"، غير أن حديثه تزامن مع انتهاء جولة مفاوضات ثلاثية جديدة حول سد "النهضة" الإثيوبي، الثلاثاء، من دون إحراز تقدم، وفق الخارجية المصرية.

الرئيس التونسي: لن أقبل أبدًا بوضع القوانين على المقاس

قال الرئيس التونسي قيس سعيد، إنه لن "يقبل أبدا بأن توضع النصوص القانونية على مقاس الحكام لتصفية الحسابات"، مبررا بذلك رفضه التعديل البرلماني لقانون المحكمة الدستورية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سعيد لدى إشرافه على فعالية لإحياء الذكرى الـ 21 لوفاة الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة (1903–2000).

رفض سعيد المصادقة على قانون المحكمة الدستورية، بعد أيام من تعديلات أجراها البرلمان على القانون، تشمل تخفيض الأغلبية المطلوبة لانتخاب أعضائها من 145 إلى 131 نائبا.

وأضاف سعيد، في كلمته: "اليوم جاؤوا بهذا المشروع (تعديلات قانون المحكمة الدستورية) لتعديل قانون وضعوه على المقاس (..) ولن أقبل أبدا بأن توضع النصوص القانونية على مقاس الحكام لتصفية الحسابات".

وأوضح: "من خرق الدستور لا يمكن أن يجرني معه إلى خرقه وليتحمل مسؤوليته، وهم اليوم خارج الآجال".

وكان الرئيس التونسي شدد في وقت سابق "على ضرورة احترام كل أحكام الدستور فيما يتعلق بالآجال الدستورية لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية".

وبرر رده للقانون، بالفقرة الخامسة من الفصل 148 بالدستور، التي تنص على اختيار أعضاء المحكمة في أجل أقصاه سنة بعد الانتخابات التشريعية (أجريت في أكتوبر 2019).

ولم يتمكن البرلمان خلال الفترة الماضية من انتخاب 3 أعضاء للمحكمة، بعدما اختار واحدا فقط، وذلك بسبب خلافات سياسية، تتمثل في تمسك كل كتلة سياسية بمرشحها.

والمحكمة، هيئة قضائية وقع إقرارها بموجب دستور 2014، وتضم 12 عضوا، 4 منهم ينتخبهم البرلمان و4 يختارهم "المجلس الأعلى للقضاء" (مؤسسة دستورية مستقلة)، و4 يعيّنهم رئيس الجمهورية.

وتراقب المحكمة، مشاريع تعديل الدستور، والمعاهدات ومشاريع القوانين، والقوانين، والنظام الداخلي للبرلمان، وتبت في استمرار حالات الطوارئ، والنزاعات المتعلقة باختصاصي الرئاسة والحكومة.

ويسود خلاف في تونس بين سعيد، ورئيس الحكومة هشام المشيشي منذ 16 يناير / كانون الثاني الماضي، عقب إعلان الأخير تعديلا حكوميا جزئيا، لكن الأول لم يدع الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه حتى اليوم، معتبرا أن التعديل شابته "خروقات".

الدبيبة يؤكد أهمية أي اتفاقية تحفظ حقوق ليبيا وأنقرة واليونان

أكد رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد الدبيبة، على "أهمية أي اتفاقية بحرية تحفظ حقوق ليبيا وتركيا واليونان". جاء ذلك في مؤتمر صحفي بالعاصمة طرابلس جمع الدبيبة ونظيره اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، الذي بدأ قبل ساعات زيارة لليبيا من المرجح أن تنتهي اليوم.

وقال الدبيبة: "نؤكد دائما على أهمية أي اتفاقية تساهم في وضع الحلول المناسبة وتحفظ حقوق ليبيا واليونان وتركيا".

وأضاف: "مستعدون لتشكيل لجان مشتركة بين ليبيا واليونان لاستئناف المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل البلدين". وتابع: "ندرس كل الاتفاقات خصوصا التركية منها أو اليونانية الليبية".

وفي 9 مارس الماضي، أعرب الدبيبة عن تمسكه بمذكرة التفاهم الليبية التركية حول مناطق الصلاحية البحرية، مشددا على أنها في صالح بلاده.

ووقعت أنقرة والحكومة الليبية، المعترف بها دوليا، في 27 نوفمبر 2019، مذكرة تفاهم بشأن مناطق الصلاحية في البحر المتوسط.

وأردف الدبيبة: "نتطلع إلى تعاون أكبر بين اليونان وليبيا في المجال الاقتصادي والاستثماري وتفعيل كافة الاتفاقيات في مجال الطاقة والتجارة البحرية والتدريب العسكري والبحري".

وزاد بقوله: "أسعى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية، ورفع تمثيلها، وفقا للمصالح بين البلدين".

وأفاد بأنه بحث مع ميتسوتاكيس "إعادة فتح السفارة اليونانية في طرابلس، وتقديم الخدمات القنصلية، وأهمها منح التأشيرات، وفتح المجال الجوي".

فيما قال رئيس الوزراء اليوناني: "سنقف إلى جانب ليبيا من أجل تحقيق الاستقرار وإجراء انتخابات (في 24 ديسمبر المقبل) بعيدا عن التدخل الخارجي". ودعا إلى خروج القوات الأجنبية من ليبيا.

وعلى مدار سنوات، عانى البلد الغني بالنفط من صراع مسلح، فبدعم من دول عربية وغربية ومرتزقة ومقاتلين أجانب، قاتلت مليشيا اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، حكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة، المعترف بها دوليا.

وحول اتفاقية السيادة البحرية بين تركيا وليبيا، قال ميتسوتاكيس: "بحسب قرارات المجلس الأوروبي، الاتفاقية لا تستند لأي قوة قانونية".

وتشهد منطقة شرق المتوسط توترات؛ جراء مواصلة اليونان اتخاذ خطوات أحادية مع الجانب الرومي من جزيرة قبرص وبعض بلدان المنطقة بخصوص مناطق الصلاحية البحرية، بما يستهدف حقوق تركيا.

وتؤكد أنقرة اتخاذ التدابير اللازمة حيال أي خطوات أحادية الجانب لا تراعي الحقوق والمصالح التركية.

التحالف العربي: تدمير مسيرة حوثية مفخخة أطلقت تجاه السعودية

أعلن التحالف العربي في اليمن، اعتراض وتدمير طائرة مفخخة دون طيار أطلقتها جماعة "الحوثي" اليمنية، باتجاه جنوب غربي السعودية. وقال التحالف في بيان، إنه "اعترض ودمر طائرة مفخخة دون طيار أطلقتها المليشيا الحوثية الإرهابية تجاه (محافظة) خميس مشيط"، بحسب وكالة الأنباء السعودية الرسمية. وأضاف التحالف أن "هذه محاولات عدائية لاستهداف المدنيين من قبل المليشيا وتعد جرائم حرب". من جانبه، أعلن المتحدث باسم جماعة الحوثي العميد يحيى سريع، في تغريدة عبر تويتر، "استهداف سلاح الجو (التابع لجماعته) مواقع حساسة بقاعدة الملك خالد الجوية، بمدينة خميس مشيط بطائرتين مسيرتين".

وأضاف سريع، أن الاستهداف "يأتي ردا على استمرار العدوان و الحصار الغاشم على بلدنا العزيز".

وكثف الحوثيون، في الأسابيع الماضية، إطلاق صواريخ باليستية ومقذوفات ومسيرات على مناطق سعودية، وسط إعلانات متكررة من التحالف بتدمير هذه الصواريخ والطائرات، واتهام الجماعة أنها مدعومة بتلك الأسلحة من إيران.

طائرات حوثية مسيرة

ويشهد اليمن منذ نحو 7 سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده الجارة السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

المغرب: فض مسيرة لمعلمين متعاقدين تطالب بدمجهم بالقطاع العام

فضت السلطات المغربية، مسيرة احتجاجية للمعلمين المتعاقدين تطالب بإدماجهم في القطاع العام وتحسين وضعية العمل.

جاء ذلك بحسب مقاطع فيديو اطلعت الأناضول عليها، نشرها معلمون وإعلاميون بمنصات التواصل الاجتماعي للمسيرة الاحتجاجية في الرباط، التي دعت إليها التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد (غير حكومية).

وتم تداول صور ومقاطع فيديو تفيد بتوقيف عدد من المتظاهرين، في الوقت الذي لا يزال المعلمون مصرين فيه على الاحتجاج. وردد المحتجون شعارات تطالب بـ"حرية الاحتجاج" و"تحسين وضعية عملهم".

وأعلنت محافظة الرباط (تابعة لوزارة الداخلية)، في بيان، "منع أي تجمهر أو تجمع بالشارع العام، تفاديا لكل ما من شأنه خرق مقتضيات حالة الطوارئ الصحية".

وأشار بيان للمحافظة، أن "هذا المنع يأتي في سياق الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمنع تفشي وباء كورونا، وأخذا بعين الاعتبار تمديد حالة الطوارئ الصحية لغاية 10 أبريل الحالي".

وحملت المحافظة "الداعين إلى هذه الأشكال الاحتجاجية إلى ضرورة الالتزام بقرار المنع، مع تحميلهم المسؤولية في كل ما يمكن أن يترتب عن أي تصرفات خلافا لذلك".